



اجتماع تشاوري بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ودولة قطر



المفوضة السامية نافيه بيلاي وأعضاء من الوفد القطري

المتحدة السامية لحقوق الإنسان ودولة قطر سوف يعزز من قدرة مركز الأمم المتحدة وتطوير مقومات الشراكة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية ودولة قطر. وأشار الشيخ خالد بن قطر ودول أخرى في الإقليم يتطلعون ويعتمدون كثيراً على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتعزيز وبناء القدرات في مجال تعزيز سيادة القانون ودعم عمليات التحول الحالي التي تشهدها المنطقة.

وفي نهاية اللقاء التشاوري والذي استمر على مدى يومين، اختتمت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان اللقاء شاكراً دولة قطر على دعمها ومساندتها لا نشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشكل عام ومركز الأمم المتحدة في الدوحة بشكل خاص. وعبرت عن رغبتها بحضور اللقاء التشاوري الثاني والذي سيعقد في قطر قبل نهاية

نصوص، التأكيد على تنظيم تشاور سنوي بين الطرفين. أفتتح اللقاء بحضور المفوضة السامية نافيه بيلاي، مقدمة الشكر لدولة قطر على استضافتها لمركز الأمم المتحدة والتأكيد على ضرورة التشاور في المواضيع ذات الاهتمام المشترك وقد عبرت عن سعادتها بالتقدم المحرز بين الطرفين في سبيل تنفيذ اتفاقية استضافة مقر مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في قطر. وأشارت المفوضة السامية الى النضال المتواصل من أجل تعزيز واحترام حقوق الإنسان والذي يشكل جوهر الأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من جانبه، شكر الشيخ خالد آل ثاني – مدير مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية القطرية – المفوضة السامية وعبر عن قناعته بان التشاور المتواصل بين مفوضية الأمم

في 4-5 مايو 2011 عُقد في جنيف الاجتماع التشاوري الأول بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ودولة قطر. ويعتبر اللقاء التشاوري الأول من نوعه بين المفوضية السامية وأحد دول مجلس التعاون الخليجي. ومن الجدير بالذكر أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ودولة قطر وقعتا في ديسمبر 2008 اتفاقية خاصة باستضافة مقر مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب اسيا والمنطقة العربية، ومن بين ما تضمنته الاتفاقية من

مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في التغطية الصحفية

تواجه التغطية الصحفية لقضايا حقوق الإنسان. مثل السيد فريد حمدان، مركز الأمم المتحدة، والذي ناقش مفاهيم حقوق الإنسان وقدم مفاهيم المقاربة القائمة على حقوق الإنسان وتطبيقها في التغطية الصحفية. وقد أشار

خلال مقاربة قائمة على حقوق الإنسان. وقد شارك في تقديم البرنامج التدريبي مجموعة من المتخصصين في مواضيع متعددة في مجال حقوق الإنسان، حيث تضمن البرنامج معلومات اساسية حول حقوق الإنسان الى التحديات التي

في مارس 2011، نظم مركز المتحدة برنامج تدريبي استهدف 15 صحفياً يعملون في الصحف الوطنية القطرية. هدف البرنامج التدريبي الى تدريب الصحفيين على كيفية إعداد التقارير الإخبارية الخاصة بحقوق الإنسان من

مقالات ذات اهتمام خاص:

الصحفيين وحقوق الإنسان

الإتجار بالبشر في المنطقة

الأنشطة القادمة والخاصة بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الدوحة

تغطية خاصة

مناهضة الإتجار بالأشخاص 3

مطبوعات حديثة 5

ما هي حقوق الإنسان؟ 7

أنشطة مستقبلية 8

أنشطة سابقة 8

رسالة من مدير مركز الأمم المتحدة

وصفت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام 2011 بأنه عام استثنائي من منظور حقوق الإنسان وذلك نسبة للتطورات غير المتوقعة التي تدور في الإقليم العربي والتي ابرزت الكثير من التحديات ذات العلاقة بحقوق الإنسان. أحد تلك التحديات يتعلق بحالة المعرفة في الإقليم بصورة عامة والمعرفة بحقوق الإنسان بصورة خاصة.

أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 والذي ركز على مجتمع المعرفة الى التحديات التي تعترض سبيل المعرفة في الإقليم العربي، "تعترض عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالات (التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة) صعوبات عديدة من أهمها شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر وللمؤسسات والتضيق على أنشطتها. وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجمعي اللازمين لإنتاج المعرفة" وقد أشار التقرير الى التناسب الطردي بين درجة الحرية ومستوى المعرفة اذ ان غياب الحرية يؤدي الى ضحالة المعرفة وهذا بلا شك هو حال المعرفة الخاصة بحقوق الإنسان في الإقليم العربي وجنوب غرب اسيا.

أخذت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دور الريادة في نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال دعم معرفة حقوق الإنسان على المستوى الدولي. يتزامن بدء أنشطة المركز مع التحولات الديمقراطية التي يشهدها الإقليم العربي، مما يشكل إضافة نوعية جديدة لمجهودات المفوضية في دعم المعرفة الخاصة بحقوق الإنسان في المنطقة خاصة وان للمركز اختصاص ينحصر أساساً في تنمية المعرفة الخاصة بحقوق الإنسان. ويتضح دور المركز من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 153/60 المنشأ للمركز والذي نادى بدعم المعرفة الخاصة بحقوق الإنسان عن طريق " أنشطة التدريب والتوثيق وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتقديم الدعم لما تبذله الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات والوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية من جهود داخل المنطقة" وقد قام المركز وبغرض تحقيق هذه الغاية، بعدة أنشطة في السنة أشهر السابقة كما هو موضح في هذا العدد من النشرة.

هذا هو الإصدار الأول للنشرة والتي نأمل في نشرها كل ثلاث اشهر. وفي هذا الصدد نرحب بكل المقترحات التي من شأنها أن تحسن من جودة هذه النشرة .



دكتور العبيد العبيد، مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب اسيا والمنطقة العربية

دكتور العبيد العبيد
مدير مركز الأمم المتحدة

الإتجار بالأشخاص في المنطقة



جانب من المشاركين في جلسات التشاور الإقليمي



جانب من الحضور يستمعون الي تلاوة توصيات الورشة من جانب المشاء كند

المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص ، وكذلك استعراض الاستراتيجية العربية لمكافحة الإتجار بالأشخاص التي ستعمل تحت رعاية ومظلة جامعة الدول العربية والتي من المؤمل الاعلان عنها قريباً. كما هدف اللقاء الى تقديم المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص من خلال استعراض وتقديم المبادئ التوجيهية التي أصدرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول مكافحة الإتجار بالأشخاص.

الإتجار بالأشخاص. كما تهدف المبادرة ايضاً الى تأسيس شراكات بين منظمات المجتمع المدني للتكامل مع دور الحكومات في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص والاستفادة من برامج بناء القدرات في هذا المجال.

وفي هذا السياق نظم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق والمؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر اللقاء التشاوري الإقليمي في الفترة ما بين 17 الى 18 مايو 2011 " مقارنة قائمة على حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص " في فندق جراند حياة - الدوحة، قطر. شارك بحضور اللقاء التشاوري ما يقارب 70 مشاركاً ومشاركة يمثلون قطاعات اقليمية ودولية ومحلية مختلفة. حيث شارك ممثلين لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في الإقليم، وممثلين عن الهيئات واللجان المعنية بمكافحة الإتجار بالبشر في المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، اليمن، مصر، الأردن، قطر وفلسطين، بالإضافة الى ممثلين لمنظمات حقوق الإنسان وأكاديميين ومتخصصين في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص من اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا. هدف اللقاء التشاوري الى تقوية الأليات اللازمة لتنفيذ

والجنائية. حيث وضعت العديد من البلدان اجراءات تشريعية تجرم الإتجار بالأشخاص ، وقد تبنى العديد وضع خطط وطنية وتأسيس هيكل وطنية لمراقبة الجهود لمكافحة الإتجار بالأشخاص. وقد خطت بعض البلدان باتخاذ اجراءات فعالة على صعيد العدالة الجنائية وذلك من خلال تأسيس وحدات خاصة ضمن الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون لمكافحة الإتجار بالأشخاص. علاوة على ذلك كثير من البلدان العربية تزود ضحايا الإتجار بالأشخاص بالمساعدة القانونية، الدعم النفسي والطبي، المأوي والإقامة القانونية المؤقتة وتأمين العودة الى الموطن الأصلي. وفي خلال أحد الأنشطة التي نفذتها المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر، في مارس 2011، تم الإعلان عن إطلاق المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص والتي سيتم البدء في تنفيذها قريباً بالتعاون بين المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر ومكتب الأمم المتحدة المعنى بمكافحة الجريمة والمخدرات. حيث تهدف المبادرة الى بناء القدرات الوطنية للمكلفين بإنفاذ القانون، الهيئات القضائية والنيابة في مجال مكافحة

بلدان المنطقة العربية أصبحت على دراية بالحاجة لمكافحة الإتجار بالأشخاص. وعلى الرغم من ضآلة البيانات والمعلومات المتعلقة بأشكال وأنماط الإتجار بالأشخاص الا ان المعلومات تشير الى ان غالبية أنشطة الإتجار بالأشخاص تنتج عن العمل القسري بما فيها أعمال الخدمة المنزلة، الاستغلال الجنسي وتجارة الأعضاء. ويشكل كل من النساء والأطفال غالبية ضحايا الإتجار بالأشخاص لأغراض العمل القسري والاستغلال الجنسي. وعادة ما يتم الإتجار بالضحايا من النساء من مناطق شرق أوروبا، جنوب وغرب اسيا وأفريقيا الي البلدان العربية، وقد كشفت العديد من البلدان عن أنشطة الإتجار بالأشخاص والتي يتم القيام بها على المستوى الوطني وكذلك الإقليمي. وتشير كثير من المعلومات بان القائمين على الإتجار بالأشخاص يأتون من الإقليم نفسه اي من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والبعض الآخر من جنسيات جنوب آسيا. وفي الأونة الأخيرة شرعت العديد من البلدان العربية باتخاذ اجراءات إيجابية لمناهضة الإتجار بالأشخاص ، والتي تم التركيز فيها على الإجراءات القانونية

مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في التغطية الصحفية



محمد كريشان

الى خمسة مبادئ لتطبيق المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، من خلال تطبيق الإطار الدولي لحقوق الإنسان، تعزيز المساواة وسيادة القانون، تعزيز المشاركة، الحد من التمييز، تعزيز وبناء قدرات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وقدرات المسؤولين. وفي نقاشه للحماية الدولية التي يوفرها القانون الدولي لحقوق الإنسان، تحدث الدكتور حسن مجمر نائب رئيس قسم الحريات العامة وحقوق الإنسان في قناة الجزيرة، عن الأليات الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، مستعرضاً أليات عمل الأليات التعاقدية في نظام الأمم المتحدة ونظام الإجراءات الخاصة واليات عمل المقررين الخاصين وخبراء حقوق الإنسان وأفرقة العمل، وقدم توضيح مستفيض لالية عمل الية الاستعراض

الدوري الشامل والتي تم استحداثها بنشأة مجلس حقوق الإنسان. الخبيرة القانونية هلا العلي، من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، اشارت الى مجموعة من الموثيق الدولية لحقوق الإنسان والتي لم يصادق عليها من قبل الدول العربية، وأشارت في هذا السياق الى الدور الذي يجب ان يلعبه الصحفيين في التعريف بالموثيق الدولية وتشجيع التصديق عليها. استعرضت الخبيرة العلي، التطور التاريخي لحقوق الإنسان بالتركيز على المعايير الدولية ذات الصلة بحرية التعبير والرأي. وفي خلال مداخلتها أكدت على الدور الذي يلعبه الصحفيين والذي يتكامل مع دور المدافعين عن حقوق الإنسان من حيث المبدأ. الدكتور محمد الطيب، الخبير القانوني في مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية القطرية تحدث عن مصادر الحصول على معلومات حقوق الإنسان والتي يجب ان يعتمد عليها الصحفيين

استقصاءها للحصول على المعلومات الخاصة بموضوعات حقوق الإنسان وكذلك الأليات الدولية المتوفرة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. أشار الدكتور الطيب الى تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وتقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان. الصحفي البارز في قناة الجزيرة السيد محمد كريشان، أدار جلسة حوار حول التحديات التي تواجه الصحفيين عند عملهم على تغطية أحداث متعلقة بحقوق الإنسان. وصف السيد كريشان التحديات التي يواجهها الصحفيين للحصول على المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وأشار حتى وان توفرت امكانية الحصول على المعلومات فإنه في كثير من الأحيان يصعب التأكد من وفحص مصادقيه المعلومات، وهذا ما يشكل معضلة للصحفي في تأدية عمله. ومعوق آخر يواجه الصحفيين يتعلق بالبيئة السياسية المحيطة في العالم العربي، والتي

المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1. لكل انسان الحق في اعتناق اراء دون مضايقة
2. لكل انسان الحق في حرية التعبير . ويشمل هذا الحق حريته في إلتماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها الى اخرين دونما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك، يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:
 - (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم
 - (ب) لحماية الأمن القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة

مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في التغطية الصحفية

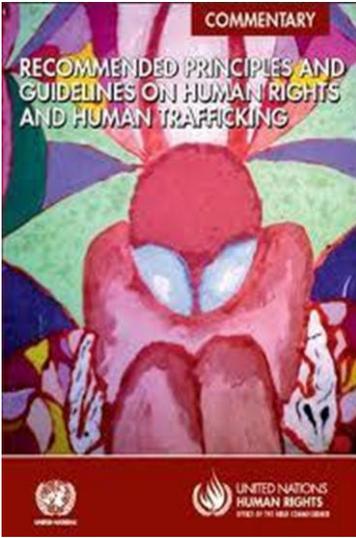
من المشاركة بنقاشها
بشكل معمل مسبقاً أو
الاطلاع على مضمونها.

مناقشة المفاهيم الأساسية
لحقوق الإنسان، الإطار
الدولي لحقوق الإنسان،
والمقاربة القائمة على
حقوق الإنسان في
التغطية الإعلامية والتي
لم يتمكن جميع
الصحفيين المشاركين

تبدى تفهماً للمعايير
الدولية لحقوق الإنسان
والتي يعمل الصحفيين
الأخرين على تغطيتها.
وفي ختام اليومين
للبرنامج التدريبي تمكن
الصحفيين العاملين في
الصحف القطرية من

تصور الصحفيين على
انهم جزء من المعارضة
السياسية التي تثير
المتاعب. وقدم مقارنة
لتلك التحديات التي
يواجهها الصحفيين بعمل
الصحفيين الآخرين في
الصحافة العالمية والتي

مطبوعات حديثة صدرت عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان

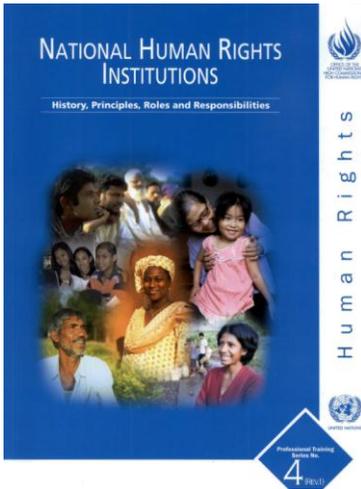


تصدر النسخة العربية
قريباً والتي ستوفر
للعاملين في هذا المجال من
منظمات وأفراد
ومتخصصين.

بالأشخاص في مجالات،
الوقاية والحماية لضحايا
انتهاكات الإتجار. كما
تزد التعليلات التي
تتضمنها التوصيات
توجيهات عملية للمساهمة
في الحد من الانتهاكات
لضحايا الإتجار
بالأشخاص. وسوف

توصيات حول المبادئ
التوجيهية لمكافحة
الإتجار بالأشخاص
تم تطوير مجموعة المبادئ
التوجيهية والتوصيات
وذلك لوضع آليات تعتمد
على حقوق الإنسان في
مكافحة الإتجار

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التاريخ، المبادئ، الأدوار والمسؤوليات



الدول، المجتمع المدني،
والمجتمع الدولي وكذلك
كيفية دعم عملهم وجهودهم
في مجال حقوق الإنسان.

الى التأكيد على ان إحترام
حقوق الإنسان يتطلب
تضافر جهود الحكومات
والأفراد والجماعات. كما
تهدف المطبوعة الى تزويد
المهتمين بالمعرفة الأساسية
لدور المؤسسات الوطنية
من ناحية طبيعة المهام التي
تنهض بها، التعاون مع

تعرف المطبوعة الصادرة
حول المؤسسات الوطنية
لحقوق الإنسان القراء بدور
المؤسسات الوطنية في
حماية وتعزيز حقوق
الإنسان من ناحية ومن
ناحية أخرى عملية الربط
بين الدول والنظام الدولي
لحقوق الإنسان . وتسعى

ماهي حقوق الإنسان



" حقوق الإنسان هي حقوق متأسلة لكل أفراد الجنس البشري بغض النظر عن الجنس، الأصل العرقي، اللون، الدين أو اللغة أو اي وضع آخر"

للتجزئة ومترابطة ومتداخلة. اذ ان احترام وإعمال احد تلك الحقوق يساهم في إعمال الحقوق الأخرى والحرمان أو انتهاك أحد تلك الحقوق يؤثر سلبيا على التمتع بحقوق أخرى.

المساواة وعد التمييز

جميع الناس متساوون في الكرامة والحقوق، هذا ما تم التأكيد عليه بداية في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فمبدأ عدم التمييز يشكل أحد أهم المبادئ الأساسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد أدرج مبدأ عدم التمييز في العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية مثلا اتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. هذا المبدأ ينطبق على جميع الناس في ما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية حيث يحظر التمييز على أساس قائمة طويلة من الحقوق على سبيل المثال لا الحصر مثلا الجنس، اللون، الدين أو الأصل العرقي. حقوق والتزامات حقوق الإنسان تستلزم حقوق وواجبات. بموجب أحكام القانون الدولي يترتب على الدول التزامات وواجبات تتمثل في الاحترام، والحماية والإعمال أو الإنفاذ لحقوق الإنسان. فواجب الاحترام

حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحكم تلك البلدان. وقد صادقت جميع الدول على الأقل على اتفاقية واحدة من اتفاقيات حقوق الإنسان، وما يقارب 80 ٪ من الدول قد صدقت على أربع اتفاقيات أو أكثر مما يعكس موافقة الدول على التزامها قانونا باحترام تلك الحقوق واحترام عالميتها بشكل عملي. بعض القواعد الأساسية لحقوق الإنسان تتمتع بحماية عالمية بموجب القانون الدولي العرفي والذي يتخطى الحدود. وحقوق الإنسان غير قابلة للتصرف اي انه ينبغي ألا يحرم منها الإنسان وعدم التمتع بها إلا في حالات محددة وفقا للإجراءات القانونية. على سبيل المثال، قد يتم حرمان شخص من الحرية إذا وجد مذنب بموجب حكم قضائي ووفقا للقانون. مترابطة ومتشابهة

جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة سواء كانت من الحقوق المدنية أو السياسية مثلا الحق في الحياة، والمساواة أمام القانون والحق في حرية التعبير. وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية مثلا الحق في العمل والضمان الاجتماعي والتعليم والحقوق الجماعية مثل الحق في التنمية والحق في تقرير المصير. جميع الحقوق تمتع بنفس الدرجة من الأهمية والاحترام وهي غير قابلة

حقوق الإنسان هي حقوق متأسلة لكل أفراد الجنس البشري بغض النظر عن الجنس، الأصل العرقي أو اللون أو الدين أو اللغة، وجميع الأفراد متساوون من ناحية حقوق الإنسان الواجب التمتع بها دون تمييز. وغالبا ما يتم التعبير عن الاحترام لتلك الحقوق من خلال تأكدها في مجموعة من المواثيق والعهود والاتفاقيات والمبادئ الدولية والتي تشكل ما يعرف بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤكد جميع تلك المواثيق الدولية على التزامات الحكومات بأن تتصرف بشكل يحترم حقوق الإنسان ويوفر لها الحماية والإعمال اللازم. وقد اجمع المجتمع الدولي وحدد خصائص حقوق الإنسان من ناحية انها حقوق عالمية، ومترابطة وغير قابلة للتجزئة. عالمية وغير قابله للتصرف يمثل مبدأ عالمية حقوق الإنسان حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان. حيث تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 عالمية حقوق الإنسان وانطباقها على جميع البشر، وقد تكرر التأكيد على عالمية الحقوق في العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والإعلانات، والقرارات التي تلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ففي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا لعام 1993، تم التأكيد على واجب الدول في تعزيز وحماية جميع

ماهي حقوق الإنسان

يتطلب من الدولة الامتناع عن التدخل في أو الحد من التمتع بحقوق الإنسان. ويتطلب مبدأ الحماية من الدولة حماية الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان. ومبدأ إعمال حقوق الإنسان يرتب على الدولة اتخاذ إجراءات إيجابية لتيسير التمتع بحقوق

مركز الأمم المتحدة للتدريب
والتوثيق في مجال حقوق
الإنسان لجنوب غرب اسيا
والمنطقة العربية

الهاتف:
+974 44932544
الفاكس:
+974 44935790

البريد الإلكتروني:
dohacentre@ohchr.org

أنشطة قادمة

تدريب على حقوق الإنسان
للصحفيين " مقارنة قائمة
على حقوق الإنسان في
التغطية الإعلامية" مراسلي
الصحف الوطنية
نوفمبر 2011
مسقط - عمان

تدريب حول حقوق الإنسان
للهيكل القيادي في اللجنة
الوطنية لحقوق الإنسان
نوفمبر 2011
مسقط - عمان

تدريب على حقوق الإنسان
للدبلوماسيين العرب
ديسمبر 2011
المكان: سيحدد لاحقاً



أنشطة سابقة

التشاور الإقليمي " مقارنة
قائمة على حقوق الإنسان
في مجال مكافحة الإتجار
بالأشخاص"
17 - 18 مايو 2011

الاحتفال بمناسبة اليوم
العالمي للصحافة
3 - 6 مايو 2011
بيروت - لبنان

مقارنة قائمة على حقوق
الإنسان في التغطية الصحفية
3-4 مارس 2011
الدوحة - قطر

نحن على الشبكة!

زورونا على:

www.ohchr.org

من نحن

الوطنية لحقوق الإنسان
والمنظمات غير الحكومية.

التدريب والتوثيق وفقاً
للمعايير الدولية لحقوق
الإنسان كما سيعمل
المركز على دعم الجهود
القائمة في الإقليم من قبل
الحكومات، وكالات
وبرامج الأمم المتحدة
المتخصصة، المؤسسات

لحقوق الإنسان. ويتخذ
المركز من العاصمة
القطرية الدوحة مقراً
إقليمياً لأعماله. ويعمل
المركز على تنفيذ المهام
والأنشطة وفقاً
للمصالحات المناطة به،
وذلك بتنظيم أنشطة

مركز الأمم المتحدة
للتدريب والتوثيق في
مجال حقوق الإنسان
لجنوب غرب اسيا
والمنطقة العربية، هو أحد
المكاتب التابعة والتي
تعمل تحت مظلة مفوضية
الأمم المتحدة السامية